

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للخدمات المصرفية الإسلامية

تقرير مقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية ٢٠١٧، ٢٠١٨ و ٢٠١٩م

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد....

إلى السادة الجمعية العمومية للبنك العربي المتحد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وفقاً لقرار الجمعية العمومية بتعييننا لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للخدمات المصرفية الإسلامية - البنك العربي المتحد وتتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

قامت اللجنة بكامل أعمالها في الرقابة والتدقيق الشرعي على أعمال النافذة الإسلامية للبنك العربي المتحد خلال الفترة الممتدة من تاریخ ١٧-٢٠١٣م وحتى تاریخ ١٨-٢٠١٤م، وذلك بشكل مستقل تماماً وحريمة مطلقة دون وجود أية معوقات أو قيود أو ضغوطات سواء من مجلس إدارة البنك أو الإدارة التنفيذية، وقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها الخدمات المصرفية الإسلامية خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وذلك لإبداء رأي عما إذا كانت الخدمات المصرفية الإسلامية قد تزعمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي أصدرناها.

إن إدارة البنك مسؤولة عن التزام الخدمات المصرفية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها، كما تقع عليها مسؤولية التأكد من ذلك، أما مسؤوليتنا فتحصر في إبداع رأي مستقل عن مدى التزام الخدمات المصرفية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية بناء على مراقبتنا وتقديم لكم بذلك.

لقد قمنا بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتتبعة من الخدمات المصرفية الإسلامية على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

كما قمنا بتحطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الخدمات المصرفية الإسلامية لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وللجنة الرقابة الشرعية الداخلية بذلك تقرير ما يلي:

- أ. بناء على قرار الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي، فقد اعتمدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مرجحا لها في فتاواها ابتداء من تاريخ ٩/١٨٢٠م.
- ب. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الخدمات المصرفية الإسلامية خلال السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ت. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة حسب ميزانية الخدمات المصرفية الإسلامية ينفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ج. إن جميع المكاسب التي حققت من مصادر أو بطرق تحرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم اتخاذ الإجراءات لصرفها في أغراض الأعمال الخيرية.
- د. إن استثمار المبالغ المودعة في حسابات الودائع الاستثمارية قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- هـ. قامت الإدارة المختصة بحساب الزكاة الواجبة للفترة والتي غطتها التقرير وسيتم إبلاغ المساهمين بذلك، حيث تقع عليهم مسؤولية إخراجها.